التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب
ISLAMIC MILITARY COUNTER TERRORISM COALITION

قراءة في كتاب 20

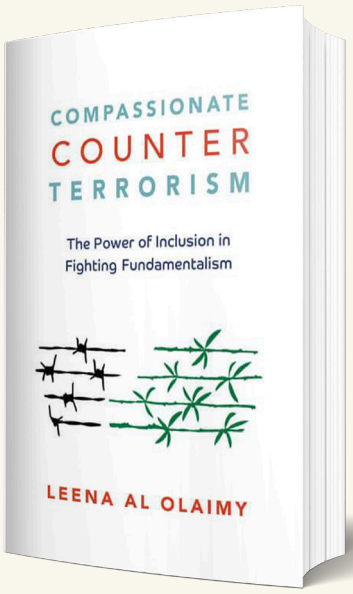

التعاطف الرحيم لمكافحة الإرهاب

قوة الإدماج في محاربة الأصولية

لينا العليمي

ديسمبر 2020

w w w . i m c t c . o r g

قراءة في كتاب

إصدار شهري يصدر عن التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب

المشرف العام

اللواء الطيار الركن محمد بن سعيد المغيدي

الأمين العام للتحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب / المكلف

رئيس التحرير

عاشور بن إبراهيم الجهني

مدير مركز الدراسات والبحوث

التحرير والتصميم والإخراج

توق الإعلامية للأبحاث

البريد الإلكتروني: info@taoqresearch.org

هاتف: 966 114890124+

20

قراءة في كتاب

التعاطف الرحيم لمكافحة الإرهاب

قوة الإدماج في محاربة الأصولية

تعويلًا على بحوث في مختلِف التخصُّصات والمجالات؛ كالمجال العسكري، وعلم الأعصاب، وعلم النفس الاجتماعي، والأعمال، فإن الفرضيَّة المحورية لهذا الكتاب توضِحُ أن قادة التنظيمات الإرهابية غالبًا ما يكونون مدفوعين عقائديًا، إلا أن المنضمِّين إليهم ليسوا كذلك. فينبغي اعتمادُ نهج طويل الأمد يختصُّ بمكافحة الإرهاب؛ من أجل تسوية المظالم التي تُفضي بالأفراد إلى التشدُّد والتطرف. فالجماعاتُ الإرهابية كداعش بارعة في استغلال الصور الشائعة لعدم المساواة الاقتصادية، والإقصاء الاجتماعي، والانحياز السياسي، بل تستغرق مئات الساعات في غرس بَذرة التطرف في قلب شخص واحد فقط.

دراسة وتحليل عميق

تقدِّم الأستاذة **لينا العليمي**، الباحثة في الإرهاب والخبيرة في التنمية المستدامة، تحليلًا عميقًا للمغريات التي تلجأ إليها التنظيماتُ الإرهابية لتجنيد الأفراد المحتملين، لتخلُصَ في نهاية المطاف إلى حُجَّة منطقية تبيِّن سُبل الاستثمار المثلى المتاحة للجيوش والحكومات والقطاع الخاصّ؛ لتثبيت ركائز مناهضة الإرهاب، بغيةَ تحقيق سلام مُستدام يتجاوز الرضا بوقف الصراع والعنف فقط.

قد أدَّت التدخلاتُ العسكرية إلى كسر شوكة 7% فقط من التنظيمات الإرهابية منذ عام 1968م. وفي الوقت الذي تحرِصُ فيه المؤلفة على عدم معارضة النهج الأمنيِّ الصارم، تدعو صانعي السياسات إلى تبنِّي رؤية شاملة تحتوي على إستراتيجيات وخُطط مبتكرة وغير تقليدية أثبتت فاعليةً أفضل من التدخلات العسكرية.

يُقسَم الكتاب إلى **ثلاثة أجزاء**، ويبدأ بمقدِّمة تلخِّص تجاربَ المؤلفة الشخصية مع التطرف العنيف والإرهاب. ولمَّا كانت المؤلفةُ تستهدف العامَّة ولا تستهدف المتخصِّصين فقط، جعلت الجزأين الأوَّلين من الكتاب لتأسيس ما ارتكزت عليه في بحثها، ألا وهو أن التوصُّل لحلٍّ طويل الأمد في محاربة الإرهاب يستلزم أن تتخذَ المعالجات منحًى إنسانيًّا، إضافةً إلى معالجة الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تمثِّل تُربةً خِصبة للإرهاب. استعرضَت المؤلفة في الجزء الأول تاريخَ الإسلام والشرق الأوسط وَفقًا لما يقتضيه السياق، ثم تناولت في الجزء الثاني أشهرَ الدوافع وراء تفشِّي آفة الإرهاب، في ظلِّ الإقصاء الاجتماعي والاقتصادي والسياسي. وتربط العليمي بين ما تسرده في الجزء الثاني من معلومات وتحليلات بالحلول المقترحة في الجزء الثالث من الكتاب.

مفهوم الإرهابي وجناياته

يتألف الجزءُ الأول من الكتاب من ثلاثة فصول؛ تذكر المؤلفةُ في **الفصل الأول** وعنوانه: «مَن الإرهابيُّ؟» الخلافَ في تعريف الإرهاب، وتسرد لمحةً تاريخية موجزة إلى نِقاط التحوُّل الرئيسة للإرهاب، والتغيُّر الدائم في مفهومه، وتمثِّل لذلك بوَصْم نيلسون مانديلا بالإرهابي، ووضعه على قائمة مراقبة الإرهاب الأمريكية حتى عام 2008م، ثم فوزه بجائزة نوبل للسلام. وتواصل العليمي طرحَ أسئلة تحثُّ القارئ على التفريق بين النيَّة المعلنة للإتيان بفعل عنيف والفعل العنيف ذاته. ويناقش هذا الفصلُ أيضًا الإرهابَ الذي ترعاه الدولة في مقابل الجهات الفاعلة غير الحكومية، طارحًا أسئلة تستثير حفيظةَ القارئ، وتدفعُه إلى التفكير في ازدواجية التعامل مع العنف ومرتكبيه؛ بالرفع من شأن قوم، والحطِّ من آخرين.

ويوجز **الفصل الثاني** تاريخَ الإسلام في أربعة عشر قرنًا؛ وَفق منهج لا يُزري بالإسلام أو يتجاهل أثرَ الدين، وتقدِّم فيه المؤلفةُ تحليلات أكثرَ دقة، وتورد أمثلةً كدستور المدينة المنوَّرة (ميثاق المدينة) الموائم للحِقبة التقدُّمية أكثرَ من القوانين الغربية في أوائل القرن العشرين. ثم تقوِّم المؤلفة الحجَّة القائلة: إن المناهج المتطرفةَ الحالية متجذِّرة في القضايا السياسية المعاصرة وليس في الدين نفسه.

ويلخِّص **الفصل الثالث** تاريخَ الشرق الأوسط الحديث، واحتلال الدول العربية بعد تفكُّك الإمبراطورية العثمانية وهيمنة الإمبريالية في العصر الحديث، ويبيِّن أهميةَ فهم الغضب الأخلاقي والإخفاقات القومية والاشتراكية العربية، إضافةً إلى العلل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، واستغلال الحركات المتطرِّفة لكل ذلك.

خطر الجهل والإقصاء

يتألف **الجزءُ الثاني** من خمسة فصول؛ تُميِّز العليمي في **الفصل الرابع** بين المتعاطفين مع الحركات المتطرفة، وتبيِّن أن الكثير من الإرهابيين يفتقرون إلى المعرفة الدينية، وكانوا يمارسون أفعالًا منحرفة؛ كبعض المتورِّطين في هجَمات 11 سبتمبر 2001م، وبعض مسلَّحي بوكو حرام الذين لم يقرَؤوا القرآن إلا في السِّجن! وقد كشفت البحوث العسكرية والدراساتُ متعددةُ الأطراف أن 16% فقط من المقاتلين الأجانب الذين يسافرون للانضمام إلى داعش يتشدَّقون بإقامة دولة أو خلافة إسلامية في بلاد الشام، في حين أن مجنَّدي داعش الصغار يهتمُّون بردِّ العدوان عن مجتمعاتهم المحلِّية في سوريا؛ تأديةً لواجب وطني وليس من منطلَق ديني.

ويوضِحُ **الفصل الخامس** وسائلَ استغلال الجماعات الإرهابية الإقصاءَ الاقتصادي وعدم المساواة. وفي كتاب «إدارة التوحُّش» أحدِ الأعمدة الفكرية في تراث تنظيم القاعدة وداعش، يرسم خبيرُ القاعدة الإستراتيجيُّ أبو بكر ناجي ملامحَ مخطَّطه لإغراء الفقراء بالمكافآت المالية. وكان ابنُ لادن في وقت ما يمتلك قدُرات مالية تموِّل جيشًا يتألف من 15 ألف جندي. وتتطرق المؤلفة إلى أن البطالة تُعد

أحد عوامل عدم المساواة الاقتصادية، وتمثِّل نيجيريا تُربةً خِصبة للإرهاب؛ إذ تُراوح نسبة البطالة فيها ما بين 42% و74%. وفي ظلِّ هذه التخبُّطات الاقتصادية التي تقف سدًّا منيعًا أمام هؤلاء المحرومين، يسهُل معرفة كيفية تمكُّن التنظيمات الإرهابية من جَني الأموال؛ كداعش التي جمعت ثروةً بلغت أكثرَ من ملياري دولار أمريكي، من تشييد مدينة فاضلة ينعَم فيها المجنَّدون برواتبَ مجزيةٍ مُعفاة من الضرائب، ومنازلَ وسيارات، وخِدمات معيشية تشمل الغذاءَ والرعاية الصحية والزواج.

وتشير المؤلفةُ إلى أن هذه الحالةَ تؤدِّي فيها استخدامُ القوة العسكرية المفرطة إلى عواقبَ غير مقصودة ولا محمودة، ومن ذلك إلحاقُ الضعف بالحكومات الهشَّة وتهيئة الأوضاع للخروج على القانون، إيذانًا بثورة بركان الإرهاب الجماعي، مع تبِعات العنف والتدهور الاقتصادي. ومن ناحية أخرى تعمل التنميةُ الاقتصادية على توسيع طبقة متوسِّطة جديدة تدفعها المصلحةُ الذاتية إلى الحفاظ على السلام، وحرمان الإرهابيين من أيِّ مساحات للعمل فيها.

يميل الإرهابيون المحلِّيون في الغرب، بخلاف الإرهابيين في الدول النامية، إلى تكوين مجموعات مهيمنة من المهاجرين؛ بغيةَ مواجهة الإقصاء الاقتصادي أو عدم المساواة. ففي فرنسا بلغت معدَّلاتُ بطالة المهاجرين تقريبًا ضعفَ معدَّلات بطالة غير المهاجرين في عام 2013م، وزادت فرصُ توظيف المواطن غير المسلم بمقدار 2.5 مرة عن فرص توظيف المواطن المسلم الذي يتمتَّع بالمؤهِّلات نفسها.

العَلاقةُ بين اللامساواة الاقتصادية – المتخيَّلة أو الحقيقية – وبين التطرف العنيف عَلاقةٌ وثيقة عابرة للأديان؛ فلقد اتخذ النازيون اليهودَ كبشَ فداء بعد هزيمة ألمانيا المهينة في الحرب العالمية الأولى، وظهر مصطلحُ اليمين البديل لأول مرة في نوفمبر 2008م، عندما شهد العالم أسوأَ أزمة مالية عالمية منذ الكساد العظيم في الثلاثينيات، وتعمِدُ الجماعات اليمينية المتطرفة في الولايات المتحدة إلى تجنيد الأفراد في مناطقَ تشهد اقتصاداتها تدهورًا، مثل ديترويت.

ويقدِّم **الفصل السادس** أدلةً دامغة على تأثير الإقصاء الاجتماعي وعدم الاندماج في دفع عجلة التطرف العنيف. وتدحضُ العليمي فرضيةَ صراع الحضارات، سائلةً: لماذا تسبِّب الجالياتُ المغاربية المهاجرة إلى أوروبا أزمة، وبلادُ المغرب في المرتبة 122 على مؤشِّر الإرهاب العالمي، وهي من الدول التي لا تعاني الإرهاب وَفقًا للتصنيف الدَّولي؟

وخلَصَت دراسةٌ بحثية مستفيضة تناولت 2032 مقاتلًا أجنبيًّا أن المجنَّدين يبحثون في الأساس عن هُويَّتهم المفقودة، وعن مكانة وتقدير في وطن ما. وترى المؤلفةُ أن حاجة الإنسان الأساسيةَ إلى الانتماء والشعور بالتمكين هي ما يدفعُ الكثيرين إلى الانضمام للتنظيمات الإرهابية. لذلك لا عجبَ أن 70% من المقاتلين الأجانب الذين غادروا بلادهم للقتال في أراضي داعش هم من المهاجرين القادمين من مجتمعات ثقافية ثانوية في الغرب. فالتمييزُ تجاه الأشخاص الذين يكافحون من أجل الاندماج الثقافي يزيد من حدَّة مخاطر التطرف.

ولا شكَّ أن المجتمع العالمي يكابد معضلةَ العائدين من تنظيم داعش، وتؤكِّد المؤلفة أن التجريدَ من الجنسية هو أكثرُ أساليب

الإقصاء الاجتماعي تطرفًا. وهو يحدُّ من خِيارات العدالة الإنسانية والقانونية، إضافةً إلى تحويل مشكلة خاصَّة محصورة إلى مشكلة دَولية عامَّة.

التغيير بالعنف والترهيب

يثير **الفصل السابع** حفيظةَ القارئ ويدفعه إلى السؤال: هل يمكنني أن أتحوَّلَ إلى التطرف العنيف إذا ما ألجأتني الظروفُ إلى ذلك؟ ويسوقُ الكثيرَ من دراسات علم النفس الاجتماعي؛ كتجربة سجن ستانفورد، وتجارِب ستانلي ميلجرام، التي حلَّلت مدى استعداد الأشخاص لتنفيذ أوامرَ غير مؤمنين بها، أو تتناقض مع مبادئهم، كأوامر تعذيب الآخرين. وتتحدَّى المؤلفةُ الثبات الأخلاقي الراسخ لدى القارئ والتحيُّز الذي يترتَّب على ذلك، مؤكِّدةً أن ذلك التحيُّزَ هو ما يقود المرء إلى الاعتقاد بأن الأشخاص يرتكبون أفعالًا شرِّيرة لأنهم شرِّيرون، في حين يرى المرء أنه عندما يرتكب تلك الأفعالَ الشرِّيرة نفسها، فإنه يرتكبها لمسوِّغ وجيه.

ترى العليمي أن الكثير من الإرهابيين ومنهم أسامة ابن لادن لا يفتقرون إلى الرحمة والعطف، بل هما الوَقودُ الذي يحركهم، إلا أن رحمتَهم وعطفهم مَقصوران على بني جلدتهم، وتلك الازدواجيةُ في المعايير تشعل نيرانَ العنف بين الجماعات. وقد سعَت الجماعاتُ الإرهابية لتحظى بقدر من التعاطف إلى ادِّعاء دفاعها عن معاناة الناس؛ كما حدث للعراقيين في حرب الخليج وما بعدها، وما حدث في فلسطين، والهجَمات الإسرائيلية في لبنان عام 1982م وغيرها. ولذلك لا تتوانى هذه الجماعاتُ في إلحاق الأذى بأيِّ فرد من غير جماعتهم.

إن أعمال الإرهاب ومحاربته وأعمال العنف الأخرى ذاتَ الدوافع السياسية، غالبًا ما تكشف ماهيَّة كلا الطرفين، وتُفصح دون قصد عمَّا يحاربانه. وباستحضار أمثلة موثَّقة عن صور التعذيب المروِّعة والاعتداء الجنسي في خليج غوانتانامو، تتسل المؤلفةُ عمَّا إذا كانت محاربةُ الإرهاب قد باتت هي أيضًا إرهابًا في ثوب جديد؟ إن جميع أساليب التطرف العنيف تسعى جاهدةً إلى إحداث التغيير بسَوط الخوف والترهيب؛ عزوفًا عن أيِّ وسائلَ سلمية، فهل ينبغي لنا أن نُعُدَّ كل الساعين إلى التغيير بسَوط الخوف والترهيب تاركين الوسائلَ السِّلمية متطرفين عنيفين؟

ويتعمَّق **الفصل الثامن** في دراسة العواقب غير المقصودة للقوَّة العسكرية في محاربة الإرهاب، موجزًا ذلك كلَّه في عبارة رصينة تقول: الصواريخُ قد تقتل الإرهابيين، لكنَّ الحوكمة الرشيدة تقضي على الإرهاب.

تاريخيًّا، أدَّت القوة العسكرية إلى تبديد ما نسبتُه 7% فقط من الجماعات الإرهابية. وفي هذا الصَّدد ترى العليمي أن إعادةَ تخصيص جزء من ميزانيات مناهضة الإرهاب لمصلحة دبلوماسية الوقاية والقوة الناعمة والتنمية، من شأنه أن يؤدِّيَ إلى نتائجَ أفضل. على سبيل المثال: مع أن العمليات العسكريةَ أضعفت جماعةَ بوكو حرام وتنظيمَ داعش في عام 2015م، نجد أن الجماعتَين قد سيطرتا لاحقًا على مزيد من المناطق. وعندما أُجريت مقابلاتٌ مع أكثرَ من 700 مجنَّد سابق كانوا مشاركين في بُؤَر الإرهاب في القارَّة الإفريقية، أكَّد 71% منهم أن أعمال الحكومة كقتل أو اعتقال أحد أفراد الأسرة أو الأصدقاء، كانت أحدَ العوامل الدافعة إلى انضمامهم إلى الجماعات الإرهابية. في المقابل تشير الدراساتُ في نيجيريا إلى أن ظهور برامج الوكالة الأمريكية للتنمية الدَّولية على الساحة نتج عنه انخفاضُ مستويات الدعم المقدَّم إلى بوكو حرام.

وتقرُّ العليمي بأن خطرًا خفيًا يكمن في القرارات التي تتَّخذُها بعض الحكومات وقوَّات الأمن، وتدعو إلى الحذَر من العواقب غير المقصودة لهذه التدخُّلات العسكرية، ولا سيَّما في بيئة تستغلُّ فيها مجموعاتٌ مثل داعش ما تُسمَّى المنطقةَ الرمادية ببراعة؛ لكي تزرعَ بذور الاستقطاب بين من تعدُّهم المسلمين الحقيقيين وغير المسلمين.

التربية الدينية والتطرف

يتألف الجزءُ الثالث من خمسة فصول؛ تحذِّر المؤلفة في **الفصل التاسع** بشدَّة من تقسيم الدين إلى جيِّد ورديء، وترى أن ذلك يُسهم في استمرار الاستقطاب دون العمل على تكوين فهم صحيح للإسلام وقِيَمه التي تقوِّض دعائمَ التطرف العنيف، وقد ثبتَ أن التربية الدينية السَّوية تحولُ دون تفشِّي التطرف العنيف.

وفي ضوء أمثلة لمتطرفين سابقين استخدموا القرآنَ الكريم بنجاح لاستئصال التطرف، يتعمَّد ممارسو مكافحة التطرف الناجحون، كالدكتورة فاطمة عقيلو وباسط جمال، تجنُّبَ المشادَّات الكلامية مع المتطرفين العنيفين، ويُعنَون بدلًا من ذلك بتدريس القرآن في سياقه التاريخي، ويعلِّمون قيمَه التي تجعل مبادئ الرحمة والصَّفح هي الطريقَ المُفضي إلى الجنة.

ويجب على الأئمَّة تقبُّل الاستفسارات النقدية بصدر رحب؛ لئلَّا يلجأ تابعوهم إلى أحضان التنظيمات الإرهابية. وتؤكِّد المؤلفة أن الأصولية دون عنف في ذاتها ليست مدمِّرة؛ فقد كان يُنظر إلى كثير من القادة الروحيين والمبشِّرين في عصور سالفة بأنهم أصوليون.

ويبحث **الفصل العاشر** في وسائل المشاركة السياسية وأثرها في الحدِّ من التطرف العنيف، ويُعَدُّ التوصُّل إلى تسوية سياسية إحدى طريقتين أساسيَّتين للقضاء على الجماعات الإرهابية. وتشمل الأمثلةُ اتفاقية «الجمعة العظيمة» بين أيرلندا الشَّمالية وجمهورية أيرلندا والمملكة المتحدة، واتفاقيات «تشابولتيبيك» للسلام في السلفادور.

إن السماح للجماعات المتطرفة بالمشاركة في المجال السياسي من شأنه أن يثبِّطَ همَّتهم ويبعدَهم عن المفاهيم الراسخة في أذهانهم، ولا سيَّما عند انهماكهم في ممارسة السُّلطة. ففي إندونيسيا التي

هي موطنُ أكبر عدد من المسلمين في العالم ازداد التديُّن، وقلَّ دعمُ التطرف العنيف جزئيًا؛ لأن الكتل الإسلامية لم تكن محصَّنةً من النقد السياسي، وكان الناخبون أكثرَ اهتمامًا بتطبيق مبادئ الحكم الرشيد من اهتمامهم بدعَوات الأحزاب الإسلامية لتطبيق الشريعة.

إن الشباب هم العمود الفِقْري للكثير من التنظيمات شِبه العسكرية والإرهابية، وهم على استعداد للموت من أجل قضيَّة ما، فإشراكُهم في المناصب السياسية يحتلُّ الأهميةَ ذاتها؛ لذا يجب إعادةُ توجيه طاقاتهم حتى لا تستغلَّها الجماعاتُ الإرهابية، وهذا يعني إتاحةَ المجال لهم للتعبير عن آرائهم والإسهام في الإصلاح العامِّ. ومن الأمثلة الناجحة للمشاركة السياسية الحملةُ العالمية التي عنوانها: «لست صغيرًا جدًا على الترشُّح»، وهي مبادرةٌ تدعو إلى تقليل الحدِّ الأدنى للفئة العمرية لتقلُّد المناصب السياسية. ومن المبادرات التي يقودُها الشباب تلك التي تقودها الناشطةُ الباكستانية جولالاي إسماعيل في مجال حقوق الإنسان، التي شرعَت في تدريب الشابات وتهيئتهنَّ للمشاركة السياسية في سنِّ 16 عامًا فقط. وعلى الرغم من تلك المحاولات ما زال عملُ هذه المنظمات والمبادرات يشُوبه الضعف الشديد الذي قد ينتهي إلى العجز التامِّ إذا ما واصلت الجهاتُ العسكرية والحكومية ممارسةَ العنف.

ويقدِّم **الفصل الحادي عشر** الطرقَ التي استخدمتها المنظماتُ المجتمعية والبلديات الحضَرية لتطبيق خطط إستراتيجية تضمن اندماجَ الشباب المستضعَفين اجتماعيًا؛ كي لا يقعوا فريسةً للتنظيمات الإرهابية. ومن المعلوم أن داعش تستثمرُ مئات الساعات من أجل تجنيد فرد واحد فقط، مستغلَّةً سياسات الإقصاء التي هي المحرِّك الرئيسُ للتطرف.

ومن الأمثلة الناجحة مدينة ميكلين الأوروبية؛ إذ لم تنجح داعش في تجنيد أيِّ شخص منها، مع أن فيها أكبرَ فئة من السكَّان المسلمين في بلجيكا، فمنذ حادثة 11 سبتمبر استثمر عمدةُ ميكلين في التدابير الوقائية التي تعزِّز التماسكَ الاجتماعي، وأدَّت مشروعاتُ التجديد والتنشيط الحضري إلى ترقية الأحياء المتهدِّمة، ووثَّقت الاندماجَ بين المهاجرين.

وفي قيرغيزستان علمت إحدى المنظمات المجتمعية أن الجماعاتِ المسلَّحةَ تُغوي المجنَّدين بثلاثة وعود يسيرة، هي: مجتمع عادل، وشعور بالانتماء، ومساواة للمحرومين. فقامت باستثمار أكثرَ من 1500 ساعة لتحديد نسبة 3% إلى 4% من الشباب الأكثر عُرضةً لخطر التطرف العنيف. وتضمَّنت العملية حوارًا على مستوى القاعدة الشعبية لكشف المظالم التي يعانيها الأفراد، ثم حُلِّل الخطابُ الذي تستخدمه الجماعاتُ الإرهابية للتجنيد، ثم جرى إشراكُ الشباب المستضعَفين بتقديم وعود بالعدالة والمساواة والانتماء بالقيام بالعمل الهادف، ليبدأ الشباب في معرفة ذواتهم؛ بممارسة الإيثار والعمل الاجتماعي والتطوُّعي بدلًا من اكتسابهم السُّمعة السيِّئة بالالتحاق بالتنظيمات الإرهابية.

وتُطبَّق مثل هذه المبادرات على نزلاء السُّجون في ماليزيا وإندونيسيا؛ حيث يشارك السجناء بنشاط في خدمة المجتمع؛ في الأحياء الفقيرة، ودُور الأيتام، مع أفراد من أجهزة إنفاذ القانون؛ بغرض إعادة صياغة مفهوم المواطن الصالح، وتنمية روابط المجتمع تحت مظلَّة التعاطف.

وتُظهر برامج تأهيل الشباب المتطرف في سجون ألمانيا التي تُعنى بتنمية التعاطف انخفاضَ معدَّلات العودة إلى الإجرام بنسبة 30% مقارنةً بما نسبته 80% في سجون الأحداث. وفي المقابل أعدَّت تانيا سينغر بحثًا في علم الأعصاب في معهد ماكس بلانك لعلوم الإدراك البشري والدماغ، كشف عن تغيُّرات هيكلية في الدماغ بعد أسبوع واحد فقط من التدريب على رفع الوعي والتراحُم وتبنِّي وجهات نظر سوية.

عثرات برامج المكافحة

يحلِّل **الفصل الثاني عشر** نموذجَ أعمال داعش، ويوضِحُ أن التدخلاتِ القائمةَ على التنمية الاقتصادية نجحت في إعاقة تجنيد الإرهابيين، عندما نُفِّذت تنفيذًا صحيحًا، لكنَّ تنظيم داعش لجأ إلى وسائل إغراء شتَّى لاستهداف قِطاعات مقاتلة مختلفة، ومن تلك الوسائل: الحوافزُ المالية، والجماعة والانتماء، والغرض الهادف، والتطهير الديني، والمغامرة والمكانة.

وفي ظلِّ تفاقُم المظالم المتعلِّقة بالعناصر السابقة، مثل: الافتقار إلى الفرص الاقتصادية، وعدم الانتماء، فإن تداعيات استخدام القوة العسكرية تؤدِّي إلى إضعاف الاقتصادات، وازدياد الاضطرابات الاجتماعية والاقتصادية والخسائر في أرواح المدنيين. وفي الوقت الذي نسعى فيه إلى إضعاف الجماعات الإرهابية عسكريًا، فإن المظالم التي تدفع الآخرين نحو الانضمام إلى تلك الجماعات تزداد في المجتمع وتصبح خطرًا أكبر.

يمكن لسياسات التنمية الاجتماعية والاقتصادية أن تُضعفَ الدعم المحلِّيَ للأنشطة الإرهابية، وتثبِّطَ محاولات تجنيد الإرهابيين، ومع ذلك يجب أن تتجنَّبَ هذه البرامجُ **الوقوع في العثرات الآتية**:

1) من المرجَّح أن تؤدِّيَ سياساتُ التنمية الاجتماعية والاقتصادية المموَّلة تمويلًا غير كافٍ إلى تجديد دعم الإرهاب؛ بتضخيم توقُّعات هذه البرامج.

2) الوصول غيرُ العادل إلى البرامج، سواء كان مقصودًا أو غير مقصود بسبب البنية التحتية، يوسِّع من صور عدم المساواة ويعزِّز صور التمييز.

3) الإخفاق في تطبيق نهج الجهات المعنيَّة المختلفة يمكن أن يولِّد شعورًا بعدم الثقة، وأن يسمحَ بإساءة استخدام الأموال لمصلحة عوائد المستثمرين، بدلًا من سدِّ احتياجات المجتمع.

4) يجب أن تستهدفَ سياساتُ التنمية الطبقات الاجتماعيةَ والاقتصادية التي تقدِّم الدعمَ للإرهابيين؛ لتشجيعهم بالفوائد الاقتصادية على دعم السلام، ومنع الدعم المحلِّي عن الأنشطة الإرهابية.

ومع ذلك، فإن التحدِّيَ المستمرَّ الذي يَعوقُ تأثير المنظمات العاملة على منع التطرف العنيف يتمثَّل في دورات التمويل غير الكافية وقصيرة الأجل؛ إذ إن تمويل قطاع ناشئ اجتماعيًا بوسعه سدُّ فجوة الاستثمار بسنَدات التأثير الاجتماعي، أو نماذج الدفع مقابل النجاح، التي تقدِّمها الحكومةُ للمستثمرين في القطاع الخاصِّ. وهذا يؤدِّي إلى ضخِّ الاستثمارات في الأعمال المناهضة للتطرف العنيف، وحصول المستثمرين على تمويل وَفقًا لمقاييس النجاح المحدَّدة سابقًا، بما يشمل تخفيضاتٍ في تكاليف آثار العنف وتدمير الممتلكات العامَّة، وتخفيض نفقات الرعاية الصحية العامَّة، وانخفاض عائدات السياحة المفقودة أو الاستثمار الأجنبيِّ المباشر، وغير ذلك.

ويؤكِّد الفصلُ الأخير **الثالث عشر** أن السلام ليس مجرَّدَ غياب للصراع يُحافَظ عليه ظاهريًا بسَوط التهديد والإكراه، وأن التطرف العنيف يمكن منعُه ومكافحته.

لقد كلَّف العنفُ العالم 14.5 تريليون دولار، أي ما يعادل 10.6% من النشاط الاقتصادي العالمي (إجمالي الناتج العالمي) في عام 2019م، وينتج عنه آثارٌ اقتصادية سلبية منها انخفاضٌ كبير في الاستثمار الأجنبيِّ المباشر، وانخفاضٌ في قيمة العُملة المحلِّية. وتؤمن جماعاتٌ إرهابية كداعش والقاعدة أن إفراط الحكومات في زيادة الإنفاق العسكريِّ سيؤدِّي في نهاية المطاف إلى اضمحلالها، ولا سيَّما عندما تؤدِّي زيادةُ مخصَّصات الميزانية العسكرية إلى تحويل الإنفاق العامِّ عن برامج النهوض الاجتماعي والاقتصادي والتعامل المثالي مع المظالم والاستقطاب والبيئة المحلِّية المعرَّضة للتطرف.

وفي الوقت الذي يصعُب فيه البرهنةُ على نجاح منع التطرف، يمكننا التعويل على **مؤشِّرات بديلة** مثل:

- جَدوى تدخُّلات بناء السلام؛ بخفض دعم الجماعات المسلَّحة وأنشطة الجهات الناشطة غير الحكومية؛ لتقويض جهود محاربة الإرهاب.
- فاعلية التدخلات في تخفيف المظالم المجتمعية وتصوُّرات عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية، والمظالم التي تزيد من قابلية التجنيد في الجماعات والتنظيمات الإرهابية.
- قياس مستويات التعاون والثقة والتواصل بين المجتمعات وقوَّات الأمن.
- مؤشِّرات الحكم الرشيد التي تبني مجتمعاتٍ سلميةً قادرة على الصمود في وجه العنف وتحافظ عليها.

إن كل دولار يُستثمَر في البلدان التي تشهد صراعات، يقلِّل من التكلفة المستقبلية للصِّراع بمقدار 16 دولار أمريكي، ومع ذلك فإن بناء السلام يشهد نقصًا شديدًا في التمويل. في عام 2015م قدَّمت المؤسساتُ ما مجموعه 2,908 منَح، بإجماليٍّ مقدارُه 350.7 مليون دولار من أجل بناء السلام. وتتطلَّب الوقايةُ المجدية من الإرهاب قدرًا أكبر من التناسب في الاستثمارات من أجل إرساء السلام الإيجابي. وتقترح المؤلفةُ تخصيصَ 1% فقط من إجماليِّ الإنفاق الدفاعي العالمي المقدَّر بـ 1.7 تريليون دولار أمريكي في عام 2018م؛ بغيةَ توفير أنشطة بناء السلام بميزانية أكثر جدوى. فإذا عزفنا عن القيام بمثل هذه الاستثمارات، فعلينا أن نسألَ أنفسنا عمَّا إذا كنَّا نَنشُد السلام حقًّا؟

أهمُّ الاستنتاجات

يمكن تلخيصُ الاستنتاجات والأفكار الرئيسة في هذا الكتاب بذكر أهمِّها:

1. قد يلجأ أيُّ شخص إلى التطرف العنيف إذا ما توافرت الظروفُ المواتية، ولا سيَّما عند استثارة الغضب الأخلاقيِّ في نفوسهم، على نحو ما أكَّدته دراساتُ علم النفس الاجتماعي. لذلك فإن إضفاء الصِّبغة الإنسانية على محاربة الإرهاب يدفعُنا إلى مواجهة هذه الظروف الأساسية بما يقتضي استئصالَ المرض وليس علاجَ أعراضه.

2. كثيرًا ما يُستخدَم الدين مسوِّغًا أخلاقيًا للمظالم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، أو لأغراض التكفير عن الذنوب، لمن يشعرون بالخزي والعار جرَّاء ارتكابهم الذنوبَ والمعاصي.

3. انضمَّت أقلِّية من المقاتلين الأجانب إلى داعش تحت إغراءات إقامة دولة الخلافة، لكنَّ انضمام الأغلبية كان سعيًا وراء ما وعدَتهم دولةُ الخلافة بتقديمه؛ من عدل ومساواة وصدق انتماء.

4. نظرًا لخيبة أمل المقاتلين الأجانب ممَّا عايشوه من خيبات إثر انضمامهم إلى تنظيم داعش، أصبح لدى محاربي الإرهاب أفضلية التفوُّق على التنظيم، بتوفير الاندماج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الذي يزعُمون أنهم يقدِّمونه لإغراء المجنَّدين.

5. تاريخيًا أدَّت التدخلاتُ العسكرية إلى زوال 7% فقط من التنظيمات الإرهابية منذ عام 1968م، وهذه أقلُّ نسبة نجاح يمكن تحقيقُها في مواجهة هذه الجماعات. من هنا كانت التدخلاتُ العسكرية غيرَ مؤثِّرة، بل قد تأتي بنتائجَ عكسية، وتؤدِّي إلى تفاقم الظروف التي تولِّد التطرف العنيف.

6. يمكن لمنهج تعليميٍّ ديني قويم أن يزيلَ التطرف بفاعلية من القيادات المتشدِّدة، وقد ثبَت نجاحُ ذلك مع جماعة بوكو حرام. ويجب أن تتجنَّبَ هذه البرامجُ الخطاب المعادي الذي قد يأتي بنتائجَ عكسية، ويجب الاهتمامُ ببناء الخطاب والفهم السياقيِّ الشامل للإسلام وقِيَمه.

7. نجح تعزيزُ التعاطف والرحمة في الحدِّ من معدَّلات عودة المتطرفين الشباب في السُّجون إلى الإجرام؛ إذ أثبت حدوثَ تغييرات هيكلية في الدماغ، وزيادةً في السلوكيات الاجتماعية الإيجابية، وَفقًا لدراسات علم الأعصاب.

8. يمكن للسياسات الحضَرية الشاملة أن تمنعَ عملية تجنيدَ الإرهابيين في المناطق عالية الخطَر، من مثل مدينة ميكلين البلجيكية التي تقع بين بُؤَر داعش السابقة في بروكسل وأنتويرب.

9. يجب على القوَّات العسكرية والأمنية دراسةُ العواقب غير المقصودة لتدخُّلاتها وتوقعاتها، ويمكن أن يؤدِّيَ التعاونُ بين قوات الأمن ومنظمات بناء السلام إلى نتائجَ إيجابية مثل: بناء الثقة، وزيادة الاتصالات والاستخبارات؛ لإحباط الهجَمات الإرهابية وتقليل العنف والاضطرابات.

10. تعاني برامجُ ميزانيات الوقاية وبناء السلام قصورًا شديدًا، ويمكن أن تؤدِّيَ إعادة تخصيص 1% فقط من الميزانيات العسكرية للوقاية إلى عائد استثمار بنسبة واحد إلى ستة عشر، وتحقيق قدر أكبرَ من الأمن البشري، ويمكن أن يكونَ للقطاع الخاصِّ أثرٌ أساسي مهمٌّ في الاستثمار لبناء السلام.

التعاطف الرحيم لمكافحة الإرهاب

قوة الإدماج في محاربة الأصولية

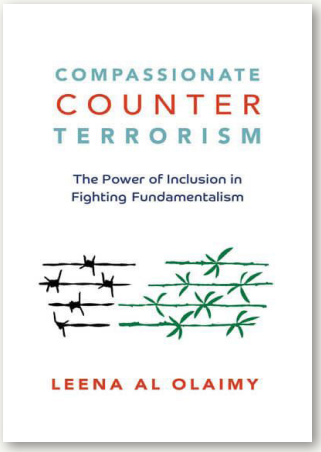

الناشر:

بيريت كوهلر للنشر (26 فبراير 2019م)

Compassionate Counterterrorism

THE POWER OF INCLUSION IN FIGHTING FUNDAMENTALISM

Edited by: LEENA AL OLAIMY

Paperback : 264 pages

Publisher: Berrett-Koehler Publishers (February 26, 2019)

ISBN-10: 1523098570

التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب
ISLAMIC MILITARY COUNTER TERRORISM COALITION

قراءة في كتاب 20

التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب
ISLAMIC MILITARY COUNTER TERRORISM COALITION

@IMCTC_AR | @IMCTC_EN | @IMCTC_FR
www.imctc.org